**تطور علم الجريمة وأهدافه**

لم يكن الاهتمام ببحث العوامل الاجتماعية للجريمة كافياً لدراستها، فقد لوحظ أن بعض الأفراد يقدِم على ارتكاب الفعل الإجرامي دون البعض الآخر بالرغم من تشابه ظروفهم الاجتماعية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد لا ترتبط بالظروف الاجتماعية للمجرم هي التي تؤدي إلى الجريمة. لذلك اتجهت دراسات وأبحاث العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى دراسة شخصية المجرم، وكان على رأس هؤلاء العلماء الطبيب الإيطالي"سيزار لومبروزو " "Lombrose "1835- 1909" الذي كان أستاذاً للطب النفسي في جامعة "تورينو" بعد أن كان مدير مأوى للمعتوهين في" بيسارو" Pesaro، أصدر "لومبروزو " كتابه "الإنسان المجرم"عام"1876" توصل فيه إلى أن الفرد ليس مسؤولاً في ذاته، وأن الجريمة هي حصيلة عدد من الظروف النفسية- الفيزيولوجية التي يخضع لها مرتكب الجريمة.وأطلق" لومبروزو "على الشخص الذي يرتكب الجريمة في مثل هذه الظروف اسم المجرم بالولادة. وهذا النوع من المجرمين يمثل خطورة على المجتمع، من هنا نادى بضرورة اتخاذ التدابير الوقائية التي تحول بين هؤلاء وبين ارتكابهم للجرائم.

" لقد كان لـ"لومبروزو "الفضل في نشوء وازدهار" علم الإنسان" Anthropology واستخدامه مناهج العلم في محاولته وضع نظرية بيولوجية عامة عن الجريمة. إلاّ أنه قد جانبه التوفيق حين قصر موضوع بحثه عن أسباب الجريمة على شخصية المجرم، وأغفل تأثير العوامل الاجتماعية في الدفع نحو السلوك الإجرامي".

ونتيجة لذلك حاول تلاميذ" لومبروزو " إنقاذ نظريته، فأضاف"رافائيل جاروفالو " Garofalo "1834-1852" إلى التكوين الجسمي والنفسي لدى المجرم الظروف الاجتماعية التي تتفاعل مع هذا التكوين المعيب محدثة السلوك الإجرامي، واهتم"أنريكو فيري"E-Ferri "1856- 1929" بالعوامل الخارجية عن شخص المجرم حيث شبه العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي بمعادلة كيميائية تتألف من عوامل ثلاثة هي: "العوامل الطبيعية" Natural Factore، "العوامل الفردية"Individual Factore، "العوامل الاجتماعية" Social Factore، فإذا اجتمعت هذه العوامل الثلاث وقعت الجريمة حتماً، وانتهى " فيري " إلى القول:"إن الإنسان مُسيّر إلى الجريمة لا مُخيّر، وبذلك فهو لا يُعد مسؤولاً عنها، ولا يجوز أن يعاقب عليها، وعلى المجتمع أن يتخذ التدابير الاحترازية اللاّزمة لحمايته.

وجاء بعد ذلك الإيطالي" كولاياني " Colajanni الذي أصدر كتاباً عن علم الاجتماع الجنائي عام"1889" أكد فيه أن السبب الأساس للجريمة هو العوامل الاجتماعية، فهو يرى أن الاستعداد الشخصي للجريمة ناتج عن تأثير عوامل اجتماعية معينّة، ولعل ما يميز هذا الرأي أنه يعطي الأمل في إمكانية إصلاح المجرم بإزالة العوامل الاجتماعية التي أسهمت في تكوين استعداده لارتكاب الجريمة.

وحاول بعض أنصار المدرسة العضوية وعلى رأسهم العالم الإيطالي"فيليبو جرسبتي" Grispini دراسة التكوين العضوي للمجرم ووظائف أعضائه، مثل وظائف الغدد والجهاز العصبي على أساس أنّ التكوين العضوي يؤثر في التكوين النفسي للمجرم في محاولة منه للإحاطة بالجوانب النفسية في شخصية المجرم بغية الوصول إلى الأسباب التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة.

إن المتتبع لآراء العلماء السابقة سيجد أنّ كلاً منهم اهتم بجانب معين من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي وأشبعها تحليلاً وتفسيراً على حساب الجوانب الأخرى، فبعضهم ركز على العوامل الفردية وتعمق البعض الآخر في دراسة العوامل الاجتماعية. وبناءً على ذلك جاءت آراء بعض العلماء في أوائل القرن العشرين مؤكدة ضرورة قيام علم جنائي جديد يهتم بتحليل وتفسير جميع العوامل المسببة للجريمة بقدر متساوٍ بالاستعانة بالعلوم الاجتماعيّة والطبيّة الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والجغرافية والطب وعلم وظائف الأعضاء. وهكذا ظهر علم الجريمة في صورته الحديثة وفرض نفسه في العديد من جامعات العالم بوصفه أحد المقررات الأساسية فيها.

**أهداف علم الجريمة:**

يسعى علم الجريمة إلى تحقيق هدف عام يتمثل في تحديد العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الجريمة، ونظراً لامتداد جذور علم الجريمة في فروع اجتماعية عديدة مثل، علم الاجتماع، وعلم النفس، والصحة النفسية، والقانون وغيرها من العلوم؛ يمكن اشتقاق عدة أهداف فرعية لهذا العلم وهي كما يلي:

1- دراسة طبيعة وأشكال ومجالات الأفعال الإجرامية، وتوزيعها الاجتماعي والجغرافي والزمني.

2- دراسة الآثار المترتبة للسلوك الإجرامي على الفرد والجماعة والمجتمع والعمل على تضييق نطاقها.

3- دراسة الخصائص الجسمية والأصول الاجتماعية للمجرمين، والعلاقة بين السلوك الإجرامي والسلوك الشاذ.

4- دراسة السلوك غير الإجرامي، واللاجتماعي في الوقت ذاته، لاسيما ما يدخل في نطاق الجريمة في بعض البلاد، ولا يعد كذلك في بلاد أخرى مثل الدعارة والانتحار ..الخ.

5- دراسة إجراءات الشرطة والمحاكم، التي تتميز في دراسة ممارسة الحكم والمؤثرات الاجتماعية على القضاة والمحلفين، وبعض المشكلات ذات العلاقة بالشهود والأدلة.

6- دراسة وسائل العقوبة، وتدريب وتهذيب مرتكبي الجرائم.

7- دراسة أساليب منع الجريمة والوقاية منها.

8- دراسة البناء الاجتماعي والتنظيمي للأجهزة الجنائية والنظم العقابية .

9- دراسة أصول وتطور القانون الجنائي، والاتجاهات العامة نحو الجريمة والمجرمين.